



**ORGANIZATION OF
AFRICAN UNITY**
Secretariat
P. O. Box 3243

منظمة الوحدة الإفريقية
السكرتارية
ص. ب. ٣٢٤٣

**ORGANISATION DE L'UNITE
AFRICAIN**
Secretariat
B. P. 3243

أديس أبابا * Addis Ababa

مجلس الوزراء

الدورة العادية السابعة والمشرون

بورت لويس — موريشيوس

٢٤ — ٢٩ يونيو سنة ١٩٧٦

CM/ 739(XVII)

PARTS. I , II

آثار المقويات

على نظام الحكم المتمرد في روديسيا الجنوبية



(1)

آثار العقوبات

على نظام الحكم المتورث في روديسيا الجنوبية

===

أوصى المجتمع الدولي على أثر تيام المستعمرين البيض عام ١٩٦٥ بإعلان استقلال روديسيا الجنوبية من جانب واحد بمنزل نظام الحكم المتورث نفسه بالزورى بتطبيق عقوبات عليه في كافة ميادين النشاط .

وقد كانت هذه العقوبات موضع انتهاكات عديدة وخاصة من جانب السودان الغربية وجنوب افريقيا ولكن على الرغم من هذه الانتهاكات فقد حققت العقوبات نتائج ايجابية . ولاشك انه من الصعب التعرف بدقة على اثارها على الاقتصاد الروديسي نظرا للصعوبات الجديدة ، الا انه بفضل المعلومات التي اذاعتها وسائل الاعلام والتي قدمتها بعض الحركات والمجموعات التي تساند تحرير شعب زيمبابوي كان من السهل تتبع الموقف . والواقع ان نظام الحكم المنصرى في روديسيا رغبة منه في بث روح الثقة والطمأنينة حتى يتمكن من اجتذاب رجال الصناعة والمستثمرين والسياح والمهاجرين الخ بشؤون الخفائى ويزيف الارقام باستخدام وسائل مضللة . ونتيجة للتمادى في هذه الاساليب اضطر ايان سميث ان يبرر موقفه امام حزبه " الجبهة الروديسية " حيث قال " لو امكن ابلاغ الروديسيين بالحقائق كلها وتوقعات الحكومة واحتياجاتنا الاقتصادية والصعوبات التي سنواجهها في المستقبل ومشاكل الامن التي تهدد في الافق ، لتفهموا تماما موقفنا "

(مكتب افريقيا - فبراير ١٩٧٤)

(٢)

وإذا كان الوضع الاقتصادي في روديسيا الجنوبية قد واجه على الدوام صعوبات ترجع بالذات الى العقوبات الدولية الا ان هذا الموقف تدهور اكثر فاكتر بعد عام ١٩٧١ * وقد أقرت بذلك رئيس الحكم المتمرد السيد / ايان سميث شخصيا في رسالته بمناسبة انقضاء عام ١٩٧٤ ، فقد وجه نداء ينم عن الضيق واليأس اكد فيه أن روديسيا لم تكن أبدا بمعزل عن التيارات الاقتصادية الدولية وبالتالي لا يمكنها مواجهة الصعوبات الاقتصادية الدولية * دون ان تصاب بضرر * وقد تفاقمت هذه الصعوبات بعد فرض الحصار البترولي العربي في شهر نوفمبر ١٩٧٣ وعلى اثر الانقلاب الذي اطاح بالحكومة الفاشلية في البرتغال في ابريل ١٩٧٤ واستقلال موزمبيق في يونيو ١٩٧٥ وانعزالا بعد القرار الذي اتخذته حكومة جمهورية موزمبيق الشعبية يوم ٣ مارس ١٩٧٦ بقطع كل وسائل الاتصال الجوية والحديدية والارضية مع روديسيا وتطبيق العقوبات التي فرضتها الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بكل دقة .

أولا - وضع المستعمرين البيض في روديسيا الجنوبية

استنادا الى ما نشرته مجلة " دايجست الشهرية للاحصائيات " في شهر

يونيو ١٩٧٤ ، كان سكان روديسيا الجنوبية في عام ١٩٧٣ موزعين كالآتي :

(٣)

٨٠٠٠٠٠٠	افريقيون
٢٧٣٠٠٠٠	أوروبيون
١٩٤٠٠	مولودون
٩٨٠٠	آسيويون
<u>٦٠٢٠٠٠</u>	الاجمالي

ويتضح من هذه الأرقام أن الأفريقيين يشكلون الأغلبية ويحتر هذا العامل في حد ذاته قوة ضخمة أمام الضعف الممدد الواضح للسكان الأوروبيين الذين يسيطرون على مقاليد الحكم . ولكن على الرغم من ضعفهم فإن البيض يفرضون سيطرتهم على الغالبية الأفريقية (هناك ابيض واحد لكل ٢٢ أفريقيا) ويرجع هذا الموقف الغريب إلى أن الأقلية البيضاء استحوذت على السلطة السياسية والاقتصادية والعسكرية التي ورثتها عن الاستعمار البريطاني .

وقد قام المستعمرون البيض بمهمة المحافظة على أمنهم وخلق اقتصاد للظروف لاستقلال البلد . بتقسيم روديسيا إلى مناطق بيضاء واخسرى سوداء وتتيح هذه الطريقة فرض الرأية على السود والحد من تنقلهم في المناطق البيضاء واحظرها تماما .

(٤)

وهناك نصوص قانونية أضفت الصبغة الشرعية على هذا التقسيم العنصري وقد نشرت جريدة " روديزيان نيوز بريف " في عددها رقم ٩ في عام ١٩٧٣ خبيرا مؤداه ان المناطق الافريقية تعاني من التضخم السكاني وان تآكل تربتها يشكل خطرا زاد من حدة فقرها * والواضح ان تطويع الاراضى فى هذين القسمين يعتبر عماسا سيئارة البيض فالافريقيون الذين يمثلون ٩٠% من عدد السكان لا يملكون سوى ٥٠% من الاراضى اما الباقي (أى أغنى المناطق وأكثرها خصوبة) فهو للاقلية البيضاء * ولما كان البيض يدركون تماما أهمية هذه الهياكل الزراعية فانهم يعتبرون ان " قانون ملكية الاراضى " عنصر غير قابل للمناقشة فى أى مفاوضات قد يجرىها نظام الحكم مع الوطنيين فى زيمبابوى * وقد وصفت جريدة " لى مونيتير امريكان " هذا الوضع الشائن فى عددها رقم ٧٤٢ فى مارس ١٩٧٦ فكتبت تقول " تبلغ مساحة المناطق المخصصة للسنود ٨٢ الف كيلومتر مربع منها ٣٢ الف كيلومتر من الاراضى القابلة للزراعة ولكنها غير خصبة * اما المناطق الغنية والصحية الواقعة فى الشمال فمخصصة للاستعمار * "

وامام هذا الوضع الجائر * اضطر الوطنيون فى زيمبابوى الى التصرف بحنف وبدأوا بالفعل كفاحهم المسلح * وتحت ضغط هذا الكفاح واجماع الرأى العام المالى على اداة نظام الحكم المتعوق * بدأ البيض فى مفادرة روديسيا

(٥)

وانخفض عدد الكاد من الخارج مما زاد من حدة موقف البيض المزعج في روديسيا فقد انخفض عدد المهاجرين من ٨٢٢٠ شخصاً عام ١٩٧٢ الى ١٢٨٠ شخصاً عام ١٩٧٣ . وفي اعقاب الاحداث التي مارأت على الموقف في البرتغال في شهر ابريل ١٩٧٤ وتوقيع استقلال موزبيق بدأ سفر البيض، بأعداد ضخمة لم تعرفها سابقاً روديسيا منذ عام ١٩٦٥ فقد غادر البلد ١٠٠٩٠ شخصاً من البيض عام ١٩٧٤ ولا شك ان هذه الارقام تقل عن * الحقيقة الصفة وان سلطات سالزبروري المختصرون تترقب حذراً شديداً على مثل هذه الانباء لرفقتها في المحافظة على
الطابعية .

وقد احست روديسيا منذ عام ١٩٧٤ بخاطر هذا الكريف ه نفى عام ١٩٧٣ انخفض عدد السكان بنسبة ٢٣% وحتى اضطر نسبة في تاريخ النظام المفضل و قد افار هذا الوضع طاقاً بالما لانصار النظام لان نجاح الهجرة اعتبر على السد وام د ليلاً على حانة حكم البيض . وقد اضطرت روديسيا ان شق حيلاً لتضمين لاجئين مستعمرين جدد ولا يطاق عد نفق البيض خارج البلد ه كما كلفت سلطات روديسيا الجنوبية عن اوراقها منذ ما حذرت كعمار لاجئتها عد ١٠٠٠٠ مهاجر بعد ان كانت تحده في المناطق بطيون وحتى رقم المشورة الاضرفهم تركلي بحيث لان سلطات روديسيا الجنوبية كانت تتعمك على الدوام في نجاح مثل هذه العملية التي فشلت بالفعل فضلاً زريها . وقد انخفض عدد البيض في روديسيا

(٦)

الى ٢٤٠ الف بعد ان كان عددهم ٢٧٣ الف عام ١٩٧٣ كما جاء في جريدته "فرانس سوار" وهي من كبريات الصحف اليومية الفرنسية ويرجع هذا الارتفاع الى أن جمع المهاجرين مباشرة أصبح محظورا - ولو على الاقل رسميا - فسيءة بالبيسة بلدان المالم تنفيذ القرارات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية كما يرجع الى الضغوط التي يمارسها الرأي العام المالم اما بالنسبة للنسبة المقل من المهاجرين الذين مازالوا يهاجرون بالذهاب الى روديسيا فيسان جميعهم يتم عن طريق المكاتب غير الرسمية الموجودة في بعض الدول الغربية وهناك عدد اخر يأتي من جنوب افريقيا وان كانت الاحصائيات تدل على انه لا يوجد عدد اوى حافظ يدعو البيض الى مفادرة جنوب افريقيا والذهاب الى روديسيا ففند نشرت جريدة "صاندي ميل" الروديسية دراسة تفيد "ان مؤسسو اجر الابيض في جنوب افريقيا هو ٣١٦ راند في حين ان هذا المؤسسو يبلغ ٢٨٥ راند في روديسيا" ويتبع من نفس هذه الدراسة ان الارتفاع في روديسيا مرتفعه بالنسبة للاسعار في جنوب افريقيا نارا الارتفاع قيمة نقل ابقاع والرسوم التي تحصل على موهها عبر بعض البلدان . ان وضع البيض في روديسيا الجنوبية يتفاقم يوما بعد يوم فهم يجهلون كل جهولهم استمداد الحرب . وقد أشار المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في تقريره عام ١٩٧٥ (جريدة أدفيس / الممسايتم ٧٥/٩/٦) الى " ان روديسيا رعت هوياتها المسكوة بنسبة ١١% "

(٧)

وبلغ قوام قواتها المسلحة ٧٠٠ رجل (اي بزيادة قدرها ١٠٠٠ وحدة بالنسبة لعام ١٩٧٤) (راجع المرفق الخاص بالقوات المسلحة الروديسية) في حين ان القوات الجوية حصلت على ٨ هليكوبتر اضافية صناعة فرنسية (اكوي٣) .

الا ان زيادة عدد القوات المسلحة لن يحل القضية التي تتلخص في قيام اقلية من المنصرين البيض باضطهاد الافريقيين الذين يمثلون الاغلبية وقد نشرت جريدة " فرانس سوار " السابق الاشارة اليها في عددها الصادر يوم ٢٤ ابريل ١٩٧٦ تقول " ان المائتين واربعين الف اوروبي الذين يعيشون في روديسيا والذين يدافعون عن اخر معقلين للبيض في افريقيا الجنوبية بدأوا يستعدون للحرب لانهم يعلمون ان الوطنيين الافريقيين سيفجرون حرب العصابات خلال الاسابيع او الاشهر القادمة بمساعدة الاجنبي " . وقد لفت الوطنيين الانظار اليهم عندما نصبوا كميناً يوم ١٨ ابريل ١٩٧٦ قتل فيه ثلاثة من السواح البيض وخلال الاسبوع الذي تلا هذه العملية انطلق البيض وقد اضطهروهم الذعر يبحثون عن السلاح بأي ثمن في سالزبوري " ويبدو ان محلات بيع الاسلحة في سالزبوري وفي المدن الكبرى الاخرى نهبت نهباً بعد عيد الفصح مباشرة حيث دفع السكان (البيض بالطبع) اسمازاً باهظة لشراء البنادق والمسدسات " . ان البيض في روديسيا يدبرون معركة يائسة ويخسرون مقدماً انهم سيخسرونها . لقد ازدادت عزلتهم ويكمن املهم الوحيد في جنوب

(٨)

أفريقيا إلا أن هذه الأخيرة مضطرة بدورها للمحافظة على أمنها على الحدود التي ازدادت رولا والتي أصبح من الصعب السيطرة عليها بمد استقلال موزمبيق وأنجولا * فضلا عن ذلك أعلنت جنوب أفريقيا عن نيتها في سحب قواتها تدريجيا من روديسيا الجنوبية وفي إيقاف مساعداتها العسكرية * إلا أن رئيس وزراء الفصل المنصرى كذب هذا الخبر الذي راج منذ حين والذي نشرته جريدة التايمز (جريدة لى موند بتاريخ ٢٤ أبريل ١٩٧٦) فقد أعلن جيمس فورستر أمام البرلمان عن عزمه مساعدة نظام الحكم المنصرى في روديسيا ولكن هل في استطاعته حماية نظامه على طول الحدود مع أنجولا وموزمبيق وفي نفس الوقت تقديم المساعدة الى ربيته ؟ ان هذا امر مشكوك فيه ومن ناحية اخرى أعلنت بريطانيا لدمن يريد سماعها انها لن تتدخل عسكريا بأى حال من الأحوال في روديسيا كما انها ستحظر بيع الاسلحة لسالزبورى *

اما فيما يتعلق بالولايات المتحدة الامريكية فقد ذكر الدكتور كيسنجر وزير الخارجية الامريكية يوم ٢٢ ابريل ١٩٧٦ ، قبل بدء جولته في أفريقيا (لى مونستد في ٢٤/٤/١٩٧٦) انه يساند " قاعدة الاغلبية اى فى الواقع امانى السود في جنوب السفارة الافريقية " *

وأضاف * ان الولايات المتحدة تؤيد استئناف المفاوضات بين نظام سميث والوطنيين الافريقيين *

(٩)

ثانياً - الوضع الاقتصادي في روديسيا

تميز الوضع في روديسيا على اثر اعلان الاستقلال من جانب واحد بانخفاض ملموس في حجم المبادلات التجارية كنتيجة للمقاطعة التي فرضها المجتمع الدولي وقد عزلت روديسيا الجنوبية عن الاسواق المالية الدولية لعدة سنوات وبالتالي تمذرع لديها تصريف منتجاتها فيما عدا التبغ وافتقرت الى الموارد اللازمة لمواجهة احتياجات البلد وكان من المتوقع ان يؤدي ببطء النشاط في جميع القطاعات الى وقوع كارثة محققة للنظام المنصرى لو لم تتدخل جنوب افريقيا والحكومة الفاشية البرتغالية لمساعدته على اعادة تنظيم اقتصاده .

يفضل هذه المعونة ، تمكن النظام الروديسي من منح مساعدات ضخمة للمزارعين البيض في الداخل ومن دراسة الاسواق العالمية لتصريف منتجاتهم والحدول بذلك على ما يحتاجه من ايرادات وحتى عام ١٩٧١ ازدهر الاقتصاد الروديسي ازدهارا كبيرا فقد زاد حجم الصادرات والواردات كما ان نسبة المهاجرين حققت زيادة ملموسة .

الا ان الازدهار الاقتصادي الذي استمر حتى عام ١٩٧١ لم يحد بأيسبة فائدة على السكان الافريقيين بل على العكس فقد ازداد حلف البيض وفتهم بمسند

(١٠)

ان اسكرتهم الثروات الضخمة التي حصلوا عليها نتيجة لاستغلال السود * وشمس
 الافريقيون ان هذا الوضع لا يمكن احتمال له ومن ثم بدأوا في انشطتهم الحربية ففي شهر
 ديسمبر ١٩٧٢ شن الوطنيون الافريقيون هجمات لم يسبق لها مثيل داخل البلاد
 غيرت من الوضع القائم بصورة جذرية فقد أدى ذلك الى سفر البيض الذين كانوا
 يخشون بصفة مؤقتة في روديسيا كما خفض من اعداد المهاجرين * ولما كانت
 روديسيا تعتمد بنسبة ٨٠% على المهاجرين ، كما اعترف بذلك وزير المينل
 الروديسى ، فقد أدى ذلك الى تدور الوضع الاقتصادي بصورة خطيرة *

وواصل الوطنيون الافريقيون في زيمبابوي نشاطهم العسكري في عام ١٩٧٣ مما
 اضطر نظام الحكم المتورد الى اغلاق حدوده مع زامبيا وطبقا لما نشرته جريدته
 " المونيتور افريكان " في عددها رقم ٧٤٢ الصادر في مارس ١٩٧٦ أدى اغلاق
 الحدود مع زامبيا عام ١٩٧٣ الى ايقاف مرور النحاس من زامبيا الى ميثا * بينما
 وبالتالي الى انعدام اليرادات التي كانت تحصل عليها روديسيا من تجارة العبور
 وقد بلغت خسائر " السكك الحديدية الروديسية " عام ١٩٧٣ بعد اغلاق الحدود
 مع زامبيا حوالي ١١ مليون دولار روديسى كما جاء في مجلة " الاعمال والصناعات
 فيما وراء البحار " العدد ٢٦٦ في يناير ١٩٧٦ * ووفقا لما نشرته " المونيتور
 افريكان " في عددها ٧٤٢ الصادر في شهر مارس ١٩٧٦ بلغ العجز في إيرادات

(11)

السكة الحديدية الروديسية أو ٢١ مليون دولار روديسى (حوالي ١٥٠ مليون فرنك فرنسي) أي بزيادة قدرها ٢ مليون دولار عن السنة المالية ١٩٧٣/١٩٧٤ كما أدى تزايد النشاط العسكري في عام ١٩٧٢ إلى انخفاض عدد السياح • ويتضح من دراسة اجراها المجلس المالي للتأمين ان عدد السياح الى روديسيا انخفض الى ١٢٠٠٠ في شهر يناير ١٩٧٤ بعد ان كان عددهم ٢٠٠٠٠ في يناير ١٩٧٣ و ٢٥٠٠٠ في يناير ١٩٧٢ •

ونشرت جريدة "CIC BRIEF" تقول ان "تزايد الممارك أدى الى انخفاض عدد الزوار انخفاضاً حاداً من ٤٨٥ ر ٤٠٥ في عام ١٩٧٢ الى ٢٢٨٠٥ في عام ١٩٧٣ أي بنسبة قدرها ٢٩% والملاحظ أيضاً أن نسبة النمو الاقتصادي عام ١٩٧٣ تعتبر اضعف نسبة منذ عام ١٩٦٦ إذ انها لم تتعد ٣٠% •

ويعتمد الاقتصادى الروديسى اساساً على الزراعة وعلى ما يستخرج من المناجم ويجتذب القطاع المنجمى استثمارات الشركات متعددة الجنسية • وقد ذكرت جريدة "المونيتور افريكان" في عددها رقم ٧٤٢ الصادر في شهر مارس ١٩٧٦ ان "موارد المناجم تعتبر من اهم اسباب النجاح فى روديسيا" ففي قطاع النيكل هناك اربعة مناجم تخضع لاشرفاء فروع الشركة الانجلو امريكية فى ريو تانتو وشركة من جنوب افريقيا وتملن نشرة المكتب الافريقى رقم ٣٤ فى فبراير ١٩٧٤ ان جزءاً

(١٢)

كبيراً من الأرباح المحققة خلال عام ١٩٧٣/٧٤ جاءت نتيجة لانتهاك أمريكا للحظر
المفروض على الكروم *

ويتضح إذا أنه في الإمكان النيل من الاقتصاد الروديسي على الرغم من
المساعدة التي يلقاها من حلفائه الفرنسيين ومن جنوب أفريقيا فقد سبق للسيد /
ياسين الميوطي أن تنبأ بهذا الموقف عام ١٩٧٥ أي قبل أن تحصل جمهورية
موزمبيق الشعبية على استقلالها في مقال نشره في مجلة " مكتب ألمانيا - أفريقيا
العالم العربي " حيث كتب يقول " من المتوقع أن تغلق موزمبيق موانئها وطرقها
وسككها الحديدية أمام حكومة آيان سميث غير الشرعية في روديسيا * ومهما يكن من
أمر فإن سكك حديد جنوب أفريقيا وموانئها ومطاراتها لا يمكن أن تستوعب ولو حتى
٢٠% من حجم المبادلات التجارية الحاصية في روديسيا الجنوبية * وأضاف الكاتب
يقول أنه لا يمكن لجنوب أفريقيا أن تحل محل موزمبيق ولو جزئياً * بالنسبة لصادرات
وواردات ووسائل مواصلات روديسيا * وقد تحققت كل هذه التنبؤات بالشمس
عندما أعلن الرئيس سامورا ماشل رئيس جمهورية موزمبيق الشعبية يوم ٣ مارس ١٩٧٦
قراره بإيقاف كل الاتصالات الجوية والبحرية والارضية وغيرها من روديسيا
وتعليق العقود المفروضة على روديسيا الجنوبية بكل دقة *

ولاشك أن قرار حكومة موزمبيق هذه اللات سياسية ضخمة فقد ساهم
بصورة خطيرة في كفاح تحرير زيمبابوي * إن الرغم من التضحيات الضخمة التي يمثليها

(١٣)

بالنسبة لشعب موزمبيق • كما اثبتت حكومة موزمبيق بقرارها هذا ان لاجرية ولا استقلال الا اذا تحرر جميع الاشقاء الأفريقيين •

وكتبت "المونيتور افريكان" في عدد ٧٤٢ في شهر مارس ١٩٧٦ لترحب بهذا القرار فقالت "انه بعد قرار رئيس موزمبيق السيد / سامورا ماشل باغسلاق حدوده على طول ٣٠٠ كيلومتر مع روديسيا ظهرت الازمة الاقتصادية والسياسية التي توضع اركان جنوب القارة الافريقية • في حجمها الحقيقي • فيحد ان حرمت روديسيا من منفذ على البحر يعتبر حيويا بالنسبة لها • تأثرت معاملاتهما الخارجية بصورة خطيرة بعد ان اغدار الثريليمو غالبية مؤسساتها في موزمبيق الى تصفية اعمالها •"

وينبغي في هذه الحالة تكثيف الحقيقات المطبقة على روديسيا وتوسيع نطاقها اكثر من أي وقت مضى لانه اذا ان الكفاح اليائس الذي يستعد الاوربيون له في روديسيا يعتبر بمثابة كفاح لحماية مؤخرتهم عند الانسحاب • فمن غير المعروف اذا كان هذا الكفاح سيحلل او يقتصر خاصة وان روديسيا تقوم بتمزيق قواتها بطريقة لم يسبق لها مثيل لدرجة انها قامت بتجنيد عدد من المرتزقة البيض من بين الجنود الذين كانوا يحاربون في فيتنام •

(١٤)

٥ الثا - ضرورة تشديد العقوبات

ان سلاح العقوبات من الاسلحة المخيفة اذا ما استخدم بطريقة رهيبة
وقد ثبتت فاعليته في كثير من الحالات .

ونذكر على سبيل المثال انه خلال الفترة من ١٩٦٦ حتى ١٩٧٢ بلغت
قيمة الصادرات الروديسية من الملح المحلي (الزراعية والضحية) ١٥٥٧ مليون
دولار روديسى ولما كان هذا الرقم منتفخ من الاحصائيات الروديسية فان ذلك
يدل على أن الرقم الحقيقي اكبر من ذلك بكثير حيث انه ليس من مصلحة روديسيا
الافصح عن حقيقة مبادلاتها الخارجية . ومن المعروف ايضا انه منذ تطبيق
العقوبات الاقتصادية عليها بدأت روديسيا في الالتجاء الى تجارة التهريب .
وتقدر الامم المتحدة حجم السلع التي طرحتها روديسيا الجنوبية
على الاسواق العالمية خلال نفس هذه الفترة أي من ١٩٦٦ الى ١٩٧٢ بـ ١٩٧٢ مليون
غير المباشرة التي تمهد لها جنوب افريقيا والبرتغال . بمبلغ ٧٠٠ مليون
دولار امريكي . الا انه علينا ان نحترف ان هذه الفترة تعتبر من اجمل الفترات في
تاريخ الاقتصاد الروديسي الذي لم يزد هرا الا نتيجة لانتهاك الدول الغربية
واليابان للعقوبات . وقد تخصصت جويشمة الصندوق في الكشف عن
انتهاكات العقوبات المطبقة على روديسيا ومنها على سبيل المثال قيام شركة

ليس لديها اعتمادات انقاذ دائمة تسمح لها ان تستجيب بسرعة للازمات
التي قد تطرأ على الدول الاعضاء وليس من شك في ان مجلس الوزراء الموقر
قد يرى انه ينبغي ان ينظر في وضع برنامج من اجل تجميع اموال لتمويل
مشروع معين في موزامبيق وان يرسى دعائم انشاء صندوق للاعانة يتبع
لمنظمة الوحدة الافريقية مستقبلا .



(١٥)

أمريكية بنناء فندق في بولا وايو والانشطة التي تزاولها بعض الشركات السويسرية
والألمانية وشركة فرنسية ايطالية . ولا شك ان بريطانيا ساعدت الامم المتحدة
كثيرا في الكشف عن الانتهاكات ولكن الحقيقة التي ليست في صالح بريطانيا
تكن في انها سمحت لبعض مواطنيها بانتهاك العقوبات بشرط الا يتم ذلك في اطار
المبادلات مع بريطانيا فقد ادلى على سبيل المثال سير هامفري بريد وهو مواطن
بريطاني يشغل منصب رئيس محلي ادارة شركة " بروك ليجز " أدلى في عام ١٩٧٣
بتصريح لا يترك أي مجال للشك في نواياه بالنسبة لروديسيا حيث قال
" ان الاسهام في تجارة روديسيا وفي نشاطها يعتبر من اول اهدافنا اننا نريد
مساعدة تجارة روديسيا بكل قوانا " كما اعلن مواطن بريطاني اشير وهو رئيس محلي
ادارة مجموعة " بريتش رندال " ان فرع هذه المجموعة في روديسيا صمدز ٣٥%
من منتجاته وانه نقل عددا من موظفيه لباحث عن سوق في جنوب افريقيا وينبغي ان نضيف
الى ذلك كله الانشطة - الصغيرة او الكبيرة - التي يقوم بها مواطنون يحطون
جوازات سفر بريطانية وان كانوا في الواقع روديسيين .

فهناك عدد كبير من الاشخاص الماطين في روديسيا الذين يشغلون
مناصب كبيرة سواء في السلك العسكري او السياسي والذين يستعدون
رسميا جوازات سفر بريطانية . ولما كان هؤلاء الاشخاص من الرعايا البريطانيين

(١٦)

المعروفين بنشاطهم السياسى او العسكرية فى روديسيا فانهم يستطيعون التنقل بكل حرية دون ان يجروا احد على التعرض لهم .

وتكيل بريطانيا بكيلين لانها تميز بين البيض والسود . ففي الوقت الذى تصرف فيه جوازات سفر للبيض (مثل الجنرال دنلوب الشهير وهو وزير النقل فى روديسيا) الذين يقاتلون كل يوم الافريقيين فى زمبابوى ، ترفض صرفها هذه الجوازات للسود باستثناء من تعتبرهم من " غير الخطرين " يدعى انهم من انصار الحنف فى روديسيا .

ويدل ذلك على خبث بريطانيا التى تدعى انها تعارض اعلان استقلال روديسيا من جانب واحد . فقد اعتمدت بريطانيا فى ازمان واماكن اخرى بتدخلاتها العسكرية العنيفة ولكنها رفضت هذه المرة ان تعيد ان نظام الى مستعمرتها المتمردة فى روديسيا وان تنقل وفقا للقواعد المرمية المملطة الشرعية الى الاغلبية السودا . وان تصرفات بريطانيا تثبت تواطؤها مع المتمردىن البيض فى روديسيا منهم من اصل بريطانى فضلا عن انهم يحتفظون بجنسيتهم الاصلية .

وتعتبر بريطانيا مسئولة عن سوء المعاملة التى يتعرض لها السكان السود فى روديسيا فبدلا من ان تدلى بتصريحات كاذبة حول نواياها كان عليها ان تتدخل ولو باستخدام القوة اذا ما احتاج الامر لذلك استجابة لطلب المجتمع الدولى .

(١٧)

واخيرا فان بريطانيا وحلفاءها الفرنسيين اعضاء حلف شمال الاطلسي و
ساندون الرزح الحالي في روديسيا ويشتهكون بصورة منتظمة التزامهم بتدابير
المقويات ضمن روديسيا .

ان اشتراك الدول الغربية لهذه المقويات تاكد منذ مدة طويلة وخاصة
عند بناء سد كابورا باسا في موزمبيق فقد كانت المجموعة المكلفة ببناء هذا السد
تتكون من شركات المانية وايطالية وفرنسية ومن الحكومة البرتغالية . وفي عام ١٩٧٤ هـ
كانت هذه المجموعة تستورد ٤٠٠ طن من الاسمنت يوميا . وان اشتراك الدول الغربية
للمقويات المطبقة على روديسيا بلغ حد اجمالي لا يشعر بانحن من القيام
بذلك علنا ومن بين الامثلة على ذلك نذكر ان لجنة تابعة للمجموعة الاقتصادية بين
الاروبية لم تترد في الصام الماضي في اقتراح تمويل لرويسيا . وأشارت
جريدة " الجارديان " بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٦ الى ان هذه اللجنة وافقت على تخصيص
مبلغ ٢٠ الف جنيه استرليني لرويسيا لتنفيذ مشروع توسيع " حركة الحد سد
والصلب الروديسية " بالتعاون مع مجموعة بريطانية ومع مسلميها في فرنسا وايطاليا
وفلندا والنرويج والسويد .

وتستري هولندا وهي عضو في المجموعة الاقتصادية الاوروبية تملك صناعات رات
روديسيا من التبغ وقد كلفت من ذلك حركة ماهضة للفصل المنفرد في هولندا
وقد اخطرت هذه الحركة الحكومة الهولندية الى فرض غرامات قدرها ١٠٠٠٠ فلورين

(١٨)

على المسؤولين عن شركة تدعى " زئير للتجارة " لانتهاكهم بصورة صارخة العقوبات
ضد روديسيا واتهمت هذه الشركة أيضا في عملية اخرى خاصة بشركات نقل
الى روديسيا .

اما في بلجيكا فقد ابلغت لجنة مناهضة الفصل العنصري البلجيكية
الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية بتاريخ ١٤ / ٥ / ١٩٧٥ بانضمام
شركة بلجيكية مزعومة للنقل " كارجواير ترانسبورت " لم تكن في الحقيقة سوى شركة
يمولها نظام روديسيا غير الشرعي وهذه الشركة التي كان من المقرر ان تنقل السلع
الى روديسيا تضم بين اعضائها مجلس ادارتها مجموعة من المرتزقة السابقين ومن ممثلي
شركات الاسلحة الذين يطلق عليهم لقب " القبلح " وفي شهر مارس ١٩٧٥
اعلنت جريدة " كوريرا ديلا شيرا " الايطالية ان ايطاليا سلمت
الى روديسيا شحنة كبيرة من الاسلحة لمساعدتها على مقاومة المقاتلين
من اجل الحرية وكانت جنوب افريقيا قد تسلمت
قبل ذلك طائرات ايطالية لاستخدامها في روديسيا .

واقادت مجلة " افريقيا " في عددها ٥٧ الصادر في مايو

١٩٧٦ ان روديسيا حصلت على ما قيمة ٨٨ مليون دولار من الاسلحة ومن بينها

(19)

٢٠ طائرة للتدريب المسكرى من نيوزيلاند كما حصلت عن
 طريق جنوب افريقيا على طائرات هليكوبتر فرنسية
 وطائرات هليكوبتر وستلانديا والطائرات لنقل القنصات
 برشين / نورمان ، كما كشفت نفس هذه المجلة عن
 أن شركة تجارية خاصة في سالزبوري لم ترشيب
 في الافضلح عن اسمها اعلنت انه في استطاعتها ش
 ١٣٠ نوعا من الاسلحة الصغيرة مع ذخائرها من أى مكان
 في العالم .

وساهمت الولايات المتحدة الامريكية من ناحيتها
 في احباط المقويات المطبقة على روديشيا ، فقد اتضح من دراسة
 نشرها المجلس العالى للكنايس من منسند سنتين ان الولايات
 المتحدة تنتهك المقويات علنا استنادا الى القسم ٥٠٣ من
 قانون الامدادات العسكرية الذى يسمح باستيراد أى سلاح

مدرجة على قائمة المواد الاستراتيجية من أي مكان وحتى من أي بلد شيوعى وقد اضيف هذا النص الذي يطلق عليه اسم تعديل بيرو حيث ان اللغو مجلس الشيوخ الذي اقترحه يدعى بيرو لا مكان استيراد الكروم الا انه ما لبثت ان شمل عدة سلع اخرى من روديسيا بحيث تضاعفت قيمة الصادرات الامريكية من روديسيا خمس مرات بالنسبة لما كانت عليه والجدير بالذكر ان جهنودا مكثفة بذلت لالغاء هذا التعديل الا انها باءت بالفشل نتيجة لمناورات رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الامريكى وقد كتبت جريدة لى موند يوم ١٤ ابريل سنة ١٩٧٦ تقول ان السيد كيسنجر اشار الى امكان اعادة النظر فى تعديل بيرو الذي يسمح للولايات المتحدة بمواصلة شراء الكروم الروديسى متخطية بذلك الحظر الذي فرضته الامم المتحدة ولكن يبدو وللأسف الشديد ان المصابة الامريكية لن تسمح ابدا بالغاء هذا التعديل او باعادة النظر فيه وببذل مكتب الاعلام الروديسى فى الولايات المتحدة نشاطا مكثفا فى هذا الخصوص بل انه لن يتورع فى اللجوء الى الحركات الارهابية اليمينية مثل حركة كلوكس كلان - الشهيرة وبخلاف هذا المكتسب الذي يعمل على التصعيد الرسمى هناك العديد من الشركات التى لها مصالح هامة فى روديسيا مثل شركة يونيون كابر ايد .

والجدير بالذكر ان مجلس الكنائس العالمى اعد عام ١٩٧٤ دراسة

مفصلة فى هذا الصدد

تتضمن العديد من المعلومات وتعتبر ذات أهمية قصوى للتعرف على مدى ما تقوم به الولايات المتحدة لانتهاك العقود .

كما قامت الجرائد بكشف العديد من الاسرار واشتهرت جريد سيدة نيويورك التجارية بنشر مختلف انواع الاعلانات لتعزيز الاستثمارات في روديسيا وتنمية الصناعة السياحية والصناعة التعدينية الروديسية الخ .

ففي عام ١٩٧٤ كانت الولايات المتحدة اهم مصدر للايرادات السياحية في روديسيا حيث حقق هذا القطاع وحدة من ٣ الى ٤ ملايين دولار خلال عام ١٩٧٤ .

ويدل كل ذلك على ان تصريحات المسؤولين الامريكيين حول تطوّر السياسة الامريكية لصالح الوطنيين الافريقيين تعتبر من سبيل الخداع .
اما دور سويسرا فلمعروف للجميع ولا سيما فيما يتعلق بنشاط شركاه نتركس وريف وغيرها . وقد تم ابلاغ الامم المتحدة به كما اخطرت المنظمة العالمية بنشاط النمسا في استيراد التبغ الروديسي وفي ميدان صناعة الصلب .

وتزاول المانيا واليابان نشاطا هاما غير ان قدرتهما الخارقسة على تعليق ذلك بايضاحات مبهمه واجتهادات اقتصادية وقانونية لـم تنجح بعد في اقناع الرأي العام العالمي ببراءتهما او بحسن نيتهما .

ان كل الذين يشكون في حقيقة تواطؤ بعض الدول الغربية واليابان مع نظام الحكم المتمرّد في روديسيا يمكنهم التأكّد من صحة هذا التواطؤ بالاطّلاع على كمية السيارات الجديدة والسّلع المستوردة التي تباع في الاسواق الروديسية ومن بينها سيارات مرسيديس . وبام . الالمانية وسيارات هولندية وسيارات ستروين ورينو الفرنسية والفا روميو الايطالية وهويوتا وايسوزو اليابانية . الخ فوفقا لاصناف الامم المتحدة استوعبت سوق السيارات الروديسية منذ عام 1966 ما قيمته 267 مليون دولار بروديسي من سيارات وقطع قيار .

ومهما يكن من امر فان غالبية الدول الغربية في افريقيا او امريكا وكذلك اليابان مسئولة عن صمود نظام القهر العنصري في روديسيا الجنوبية على الرغم من كل الضربات التي تكال اليه فانطلاقا من تضامنها العنصري واندفاعا وراء مآلحها المادية الخريصة ساهمت هذه الدول في انتهاك العقوبات الدولية ضد روديسيا ولكن على الرغم من هذه المساندة السياسية وعلى الرغم من المساعدات المالية الضخمة حققت العقوبات نتائج ايجابية اذ انه يكفي لختبار التجارة مع روديسيا كعمل غير مشروع حتى يتردّد البعض في ابرام بعض العقود ويضطر البعض الاخر الى العمل في الخفاء مع كل ما يترتب على ذلك من اخطار وقد ظهرت اثار العقوبات بصفة خاصة في ميدان البترول بفضل اجراءات الرقابة البحرية التي اثبتت فاعلية كبيرة ولم تنجو روديسيا

من الاتفاق الا بفضل تواطؤ البرتغال (قبل نهائية الاستثمار البرتغالي
في افريقيا) وجنوب افريقيا .

فقد نشرت الجارديان يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٣ خيرا مؤثرا ان
سوناريف وفيرت لروم بيسيا طلت احتياجا تجاريا وسوناريف فرع من شركة بتروليبسية
في جنوب افريقيا اسمها ساكور .

ففي اعقاب افلاق الحدود مع موزامبيق واعتزام حكومة هذا البلد
تطبيق عقوبات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بكل شدة بحرمست
روم بيسيا من تلك وارداتها اما جنوب افريقيا التي في امكانها سد هذا النقص
فانها تواجه بدورها صعوبات شديدة من جراء الحظر البترولى المبرمى اذ ا كانت
جنوب افريقيا تمكنت بواسطة شركات البترول الدولية المحمول على البترول
بالرغم من الحدود المبرمى الا انها لن تتمكن ابدا من سد يقتها رود بيسيا
بجزء منه ولكن هناك شركات البترول الدولية مثل شل وكالتيك وجالف اويل . الخ
التي تستطيع توريد كميات كافية من البترول الى رود بيسيا كما هو الحال بالنسبة
لجنوب افريقيا ويتبقى في هذا الاخصوص استعراض انظار الدول المريريين
(التي لا يمكن لاحد ان يشك في حسن نيتها) وصدق نواياها وايران لكنى
تفرض رقابة افضل للتعرف على الوجهة النهائية لمحتاتها البتروليين
كما يتبقى اتخاذ اجراءات صارمة للفاضة ضد هذه الشركات لكي تحتصرم
تعمداتها بشأن الوجهة النهائية لشحنتها وطالبا ان جميع الدول العربية

تمهدت بعدم توريد البترول الى جنوب افريقيا والى روديسيا فيجب الا يصرح
لاى سفينة تحطل بترولاً عربياً التوقف لاي سبب كان فى ميناء فى افريقيا
الجنوبية .

ولما كان القرار المفيد الذى اتخذته حكومة جمهورية موزامبيق
الشعبية لم يثر امام نظام ايان سميث المتمرد اى منفذ سوى وسائل
المواصلات المتاحة فى جنوب افريقيا فان التشهير بهذه الاخيرة سيساعد
على تعزيز كفاح تحرير شعب زيمبابوي وقد اثبتت الوطنيون فى زيمبابوي ليلولة
عيد الفصح قدرتهم على ضرب المدور بينما ارادوا لضعافه وكثيت جريدة
الشمس التى تصدر فى داكار تقول . . . انه فى استطاعتهم نقل الحرب التى
اى مكان فى الاقليم الروديسى وقد ضرب الوطنيون فى زيمبابوي ضربتهم
على بعد ١٥٠ كيلومتر من قواعدهم على حدود موزامبيق .

واضافت الجريدة قائلة ان هذا النشاط الذى تم على الطريق
الدولى بين جوهانسبرج وسالزبورج اوى بحياة ثلاثة اشخاص من جنوب
افريقيا وقد تسف الوطنيون الخط الحديدى فى روتنجا باعتباره وسيلة الاتصال
المباشرة الوحيدة بين جنوب افريقيا وروديسيا والذى تمر عن طريقه ٦٠٪ من
المبادلات الروديسية وهى النسبة التى لا يد وان تغيرت بعد اغلاق
الحدود مع موزامبيق .

وفى النهاية كتبت : " اجد بدة تقول " ان هذه الاحداث تنبئ "

بما لا يترك مجالاً للشك عن نهاية عصاة سالزبورى التى اثارَت بتعننتها
وصلفها اقل الناس حبا للمنف.

ان ايان سميت وانصاره من البيض يتشبثون بمواقفهم ولكنهم
يشعرون بان اياهم معدودة وان نهايتهم المهينة قريت ويحاول ايان
سميت امام هذه الحقيقة المره ان ييث الفرقة فى صفوف الاфриقيين ففى
يوم ٢٨ ابريل سنة ١٩٧٦ اعلن عن قراره بادخال ٤ وزراء و ٧ وكلاء وزارة
افريقيين فى حكومته الا ان هذه المناورة المكشوفة لم تفتح احدًا لان القصد
منها هو بث الفرقة دون المساس بطبيعة الحكم العنصرى فضلا عن ان المبدأ
الوحيد الذى يمكن قبوله هو مبدأ حكم الاغلبية الافريقية وما عداه يعتبر
من اعمال التهريج .

وكل الدلائل تشير اليوم الى ان نظام ايان سميت بدأ يهتـز
تحت وطأة التنسيق بين العقوبات وبين الكفاح المسلح وازا كانت روديسيا
العنصرية توقعا منها الرد فعل موزامبيق المستقلة قد لجأت الى حلول
بدلية كتخزين احتياجاتها وتحسين وسائل النقل الى جنوب افريقيا فمن
المؤكد انها لن تستطيع الصمود طويلا امام مقاطعة موزامبيق لها . ان انهيار
نظام سميت وشيك وحتمى ومن ثم ينبغى على موزامبيق مواصلة تطبيق
العقوبات الدولية بكل حزم وفاعلية كما ينبغى تشجيع موزامبيق لانها تتحمل
تضحيات ضخمة وثمانى من نقر ايراداتها وتواجه كل يوم عدوانا من جانب
الروديسيين العنصريين . فقد تمهدت جمهورية موزامبيق الشعبية باللا

تألوا جهدا لمساعدة شعب زيمبابوي على تحقيق حريته واستقلاله وكرامته ومن ثم فانه من واجب الدول الافريقية خاصة ودول العالم المحبة للسلام والحرية والعدالة عامة ان تقدم لها المساعدات الادبية والمادية والمالية خاصة وانها تتعرض كل يوم لاعمال انتقامية من جانب العنصريين وحلفائهم في جنوب افريقيا .

ولاشك انه من المشجع ان نلاحظ ان عددا كبيرا من الدول الافريقية والاجنبية اعربت بطريقة طموسة عن تضامنها مع شعب وحكومة جمهورية موزامبيق الشعبية استجابة لنداء رئيسها فخامة السيد سامورا ماشييل ونداء الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية وامينها العام الاداري .

ان جمهورية موزامبيق الشعبية سوف تحتاج الى هذه المساندة لمدة طويلة لان الكفاح البطولي الذي لتزمت به لتحقيق الحرية الافريقية والكرامة الانسانية سوف يطول .

الشركات التجارية والصناعية

تعتبر الشركات الموضحة في هذا الجدول بالنظر الى موجوداتها اهم

الشركات التجارية والصناعية في روديسيا

الموجودات القائمة	الفرع الروديسيا	الجنسية	الشركة الام
١٣١٥ ٥٢٨	Rhodesian Banking Corp. Ltd. (RHOBANK) Rhodesian Acceptances	جنوب افريقيا جنوب افريقيا	Nedbank Holdings
٤٢٣ ٣٢٩	Rhodesian Breweries Ltd. (RHOBREW) TA Holdings, Ltd.	جنوب افريقيا	South African Breweries, Ltd.
٢٧٢	Hippo Valley Estates, Ltd	جنوب افريقيا	Anglo American Corporation of South Africa, Ltd.
٢٥٦	Freecor Group of Companies	بريطانيا	Unilever, Ltd.
	David Whitehead and Sons (Rhodesia) Ltd.	بريطانيا	Lonrho, Ltd.
١٢٧	Morewear Industrial Holdin Ltd.	-	Roskar Investments (Pvt) Ltd. G.A. Ware Holdings
١٠٧	Rothmans of Pall Mall (Rhodesia) Ltd.	امريكية	American Cigarette Company Overseas (Pvt. Ltd.)
١٠٢	Plate Glass Industries (Rhodesia) Ltd.	جنوب افريقيا	Plate Glass Company
٩٥ ٨٣	Salisbury Portland Cement Company, Ltd.	بريطانيا جنوب افريقيا	Associated Portland Cement Manufacturers, Ltd. White's South African Portland Cement Company, Ltd.
٨٥	Rhodesia Sugar Refineries,	بريطانيا	Tate and Lyle Company, Ltd.

القوات العسكرية في روديسيا

القوات الأرضية : ٢٠٠٠ رجل (+ ١٠.٠٠٠ احتياطي)

القوات الجوية : ١٢٠٠ رجل

(طائرات فامبير - هاتر وسرب هيليكوبتر ألويت ٣)

الشرطة (شبه عسكرية) : ٨٠٠ رجل (٣٥٠٠ احتياطي)

زادت الميزانية العسكرية الاخيره بنسبة ١٦ %

ومن المتوقع ان تزيد الميزانية القادمة زيادة

كبيرة .

الجزء الثاني

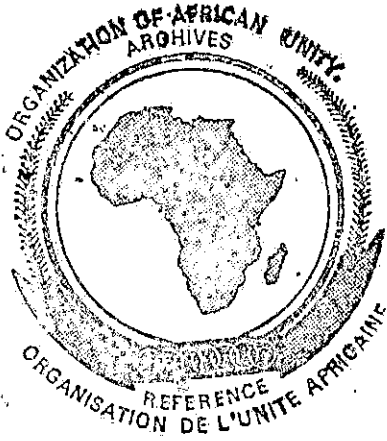
OH/739 (XXVII)

Part II.

الاجراءات التي اتخذتها

موزامبيق لتطبيق العقوبات ضد نظام

الحكم العنصرى فى روديسيا



(1)

قررت حكومة جمهورية موزامبيق الشعبية في ٣ مارس سنة ١٩٧٦ اغلاق كل حدودها مع روديسيا وتطبيق العقوبات التي فرضتها الامم المتحدة، ومنظمة الوحدة الافريقية بكل دقة .
ولقد رحبت منظمة الوحدة الافريقية وكل المجموعة الدولية بارتياح عميق هذا القرار الذي يمتاز بالشجاعة ويكتسب اهمية سياسية وتاريخية عظيمة .

ان جمهورية موزامبيق الشعبية بقطعها لكل وسائل المواصلات البرية والحديدية والجوية وغيرها مع نظام الاقلية العنصرية البيضاء في سالزبورى وذلك تنفيذاً لقرارات منظمة الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بهذا تكون جمهورية موزامبيق الشعبية قد فتحت افاقاً جديدة من اجل تحرير شعب زيمبابوى من براثن اقلية العنصرية البيضاء وهكذا فانها قد قبلت بالتضحيات الجسيمة التي اخضعت عنها مصاعب اقتصادية كبيرة وبالرغم من انه من المستحيل في الوقت الراهن تقييم خسائر جمهورية موزامبيق الشعبية تقييماً دقيقاً الا ان موزامبيق تحتاج الى معونة عاجلة تبلغ ٥٧ مليوناً من الدولارات الأمريكية وقد اخطرت وزير خارجية موزامبيق السيد ماشيم سيسانو بنفسه مجلس الامن الدولي بذلك في ١٦ مارس سنة ١٩٧٦ . وهذا بالطبع تقدير مؤقت يتعلق بالمشكلة الملحة ومن بينها الاشياء الضرورية

(٢)

العاجلة . وقد استطاعت لجنة الامم المتحدة التي ذهبت الى موزامبيق ان تقوم باجراء تقييم اكثر شمولاً للخسائر الناتجة عن قرار تطبيق العقوبات بكل دقة ضد روديسيا .

وطبقاً للتحري الميداني الذي قامت به هذه اللجنة فان جمهورية موزامبيق الشعبية تجد نفسها معرضة لصعوبات اقتصادية واجتماعية خطيرة تتطلب اعانة مالية كثيرة وعاجلة .

فعلى الصعيد الاجتماعي تواجه جمهورية موزامبيق الشعبية

الصعوبات التالية .-

— يتعرض عدد كبير من العمال لخطر العطالة بسبب انخفاض النشاطات في مينائي مابوتو وبيرا وكذلك في السكك الحديدية المتصلة بها . وفي واقع الحال فان الموانيء والسكك الحديدية الموزامبيقية كان قد تم انشاؤها من اجل التجارة في الداخل . وهكذا فان $\frac{2}{3}$ من أنشطة ميناء بيرا و $\frac{1}{5}$ من أنشطة ميناء مابوتو كانت تعمل في نقل البضائع من وإلى جنوب روديسيا . ان عدد عمال الموانيء والسكك الحديدية يقدر حالياً بـ ٣٠٠٠٠٠ عامل أيضاً ف اليها ٦٠٠٠٠ اخر تستخدمهم الوكالات التي لها أنشطة في مجال النقل بالسكك الحديدية .

— عمال الحدود الموزامبقيين الذين يقدر عددهم بنحو ٣٧٠٠٠٠

وكانوا يعملون في روديسيا ينبغي توظيفهم داخل موزامبيق .

(٣)

— يوجد ٨٠٠٠٠ عامل موزامبيقي يعمل في روديسيا في وظائف مؤقتة كما ان هنالك ما يقارب ٨٠٠٠٠٠ عاملا اخرين يعملون في وظائف دائمة .

— ان حكومة جمهورية موزامبيق الشعبية عليها اذن ان تحل هذه المشكلة التي خلقها التدفق المفاجيء للعمل ليس فقط يايجاد عمل لهم بل ايضا باعادة تدريبهم على وظائف منتجة على المدى البعيد من اجل تنمية البلاد .

وفي المجال الاقتصادي فان المشاكل هي ايضا مشاكل خطيرة ويمكن ان تكون اخطر من ذلك . لقد عانت جمهورية موزامبيق الشعبية من خسائر مالية فادحة اثر اغلاق حدودها مع روديسيا ويعتقد انه في الظروف العادية تستطيع ميناء ماپوتو وميناء بيرا وكذلك السكك الحديدية التي تربطهما بروديسيا ان تستقبل ما يعادل ٤ ملايين طن سنويا من الواردات والصادرات مما كان يمكن ان يدر على موزامبيق فوائد تقدر بـ ٧٢ مليوناً من الدولارات الامريكية في عام ١٩٧٦ . ويبدو انه حتى من قبل التطبيق الكلي الدقيق للعقوبات من قبل موزامبيق فان مينائى بيرا وماپوتو قد اخذ نشاطهما في الضمور وقد لوحظ مثلاً ان الحركة الكلية للمينائين قد انخفضت الى ٢٣ مليون طن في ١٩٧٥ وهذا يعزى دون شك الى التطبيق الكلي او الاختياري للعقوبات بواسطة كثير من البلدان كما يعزى اولا وقبل كل شيء الى اغلاق الحدود بين روديسيا وزامبيا .

Page (4)

(٤)

برقم كل هذه العوامل فان جمهورية موزامبيق الشعبية قد حققت
 في عام ١٩٧٥ فوائد تقدر بنحو ٣٥ مليون دولار وهذه الفوائد كان من
 المنطقي ان تصل بسهولة الى ٤٠ مليون دولار في عام ١٩٧٦ .
 فيما يلي جدولان يوضحان حجم الانشطة بالاطنان لميناعي وسكك
 حديد بيرا ومابوتو وكذلك لفوائد التي تم الحصول عليها من ١٩٦٥ الى

١٩٧٥ .

السكك الحديدية المصدر الوثيقة رقم

السنة	الجملة			الكمية بالاطنان	الكمية بالاطنان	الكمية بالاطنان
	الفوائد بالكونتوس بالاسيكونتوس	الفوائد بالاطنان	الفوائد بالاطنان			
١٩٦٥	٧٦٤٠٠٠٠	٣٩٥٢٠٠٠	٢٢٢٧٥٠٠٠	١٦٧٧٢٠٠٠	١٩٣٢٤٠	
١٩٦٦	٤٨٥٠٠٠٠	٣٣٧٠٠٠٠	١٨٠٣٠٠٠	١٥٦٧٠٠٠	١٤٤٠٠٠	
١٩٦٧	٦٠٧٠٠٠٠	٣٦٥٨٠٠٠	١٢٠٤٠٠٠	١٩٥٤٠٠٠	١٦٦٠٠٠	
١٩٦٨	٦١٠٠٠٠٠	٣٢٥٨٠٠٠	١٤٩٧٠٠٠	١٧٦١٠٠٠	١٨٧٢٠	
١٩٦٩	٦٩٢٠٠٠٠	٣٢٥٢٠٠٠	١١٨٥٠٠٠	٢٠٦٧٠٠٠	٢١٨٧٨٠	
١٩٧٠	٦٨١٠٠٠٠	٣٤٥٢٠٠٠	١١٨١٠٠٠	٢٢٧١٠٠٠	١٩٧٣٠	
١٩٧١	٨٨٥٠٠٠٠	٣٧٤١٠٠٠	١٥٩٦٠٠٠	٢١٤٥٠٠٠	٢٢٨٥٠	
١٩٧٢	٩٧٢٠٠٠٠	٤٠٤٠٠٠٠	٢٧٨٤٠٠٠	٢٢٥٦٠٠٠	٢٤٠٠٦٠	
١٩٧٣	٨٧٧٠٠٠٠	٣٣٠٤٠٠٠	٩٤٢٠٠٠	٢٣٦٢٠٠٠	٢٦٥٤٠	
١٩٧٤	٨٦٨٠٠٠٠	٢٧٩٠٠٠٠	٩٧٠٠٠٠	١٨٢٠٠٠٠	٣١١٠٠	
١٩٧٥	٧٢٧٠٠٠٠	٢٢٧٧٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٢٧٧٠٠٠	٣٢٦٠٠٠	

الموانيس

السنة	الجملة		
	مابوتو	بيرا	الفائدة بالطمن بالاسكيودس
١٩٦٥	١١٦٤٠٠٠	٢٢٩٣٠٠٠	٧١٧٠
١٩٦٦	١٥٨٠٠٠	١٨١٧٠٠٠	٦٤٥٠
١٩٦٧	١٩٠١٠٠٠	١٧١٨٠٠٠	٥٩٣٠
١٩٦٨	١٦٩٢٠٠٠	١٥٠٩٠٠٠	٥٦٣٠
١٩٦٩	١٨٤٧٠٠٠	١٩٤٤٠٠٠	٥٢٩٠
١٩٧٠	٢٠٩٦٠٠٠	١٤٢٠٠٠٠	٦٦١٠
١٩٧١	١٨٤٣٠٠٠	١٦٩٨٠٠٠	٨٥٦٠
١٩٧٢	٢٠٩٤٠٠٠	٢٢١٥٠٠٠	٨٢٧٠
١٩٧٣	٢١٣٩٠٠٠	١٢٠٦٠٠٠	٨٦٧٠
١٩٧٤	١٧٧٤٠٠٠	١٢٦٠٠٠٠	٩٤٣٠
١٩٧٥	١٢٣٥٠٠٠	١٩٧٨٠٠٠	٩٣٨٠

ومن ناحية اخرى فان جمهورية موزامبيق الشعبية باغلاقها للحدود مع روديسيا قد فقدت المصادر التي كانت ترد اليها من البنائع المرسله الى اماكن اخرى ولكنها تذهب عبر روديسيا .

الجدول التالي يبين حجم هذه الأنشطة من ١٩٧٥/٧٣

مايوث و نيميرا نك لا

١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	
٧٩٣	٨٠٥	٧٥٨	٢٩٩٨٢	٢٩٩٣٠	٣٠٠٠٤١	٤١٦٧	٣٠٤٩	١٠٩٢٠	إجمالي كل البضائع
٦٩٠	٦٠٢	٤٦١	١٠٩٩	١١٣٩	١٢٣٤	٣٧٥٥	٢٦٧٦	٢٤٤١	البضائع الداخلية مؤقتة

ب علامة تقديريّة بالتقريب.

نكـ (٧)

بيـرا

ماـبوتو

٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	
—	—	—	١١٢٢	١٢٠٢	٩٣٤	٢١٣٩	١٧٧٤	١٢٣٥	روديسيا الجنوبية
—	—	—	—	—	—	٣٠٤٥	٢٩٤٩	٢٨٢٦	سوازيلاند
—	—	—	—	—	—	٦٢٢٨	٥٥٦٠	٤٤١٥	جنوب افريقيا
٩٧	١٣٣	١٨٠	٦٣١	٤٨٦	٤٣٦	—	—	—	مالاوى
—	—	—	—	—	—	ج	ج	ج	بوتسوانا
—	—	—	٣٨	٥٨	١٤٤	د	د	د	زائير
٦	٧٠	١١٧	٩٢	٤٥	٢٥٦	—	—	—	زامبيا

تقدير

بـ

جـ المصانع الى جنوب افريقيا

دـ المصانع الى روديسيا الجنوبية

هـ عبرتيتا او مالاوى

وـ عبر مالاوى

زـ عبر مالاوى او روديسيا الجنوبية منها ٤٦ الف طن عبر روديسيا الجنوبية

وعلى اساس احصائيات ١٩٧٤ فقد رأّت لجنة الامم المتحدة ان جمهورية موزامبيق الشعبية سوف تفقد ما بين ٧٥ و ٧٤ مليون من وادرتها في عام ١٩٧٦ وذلك في قطاع الموانئ والسكك الحديدية وحده وينبغي ان نضيف الى هذا ما بين ١٠٥ مليون دولار سنويا كخسائر على فوائد الخدمات ومليون دولار من ضرائب المطارات بالنسبة للطائرات الروديسية و ٧٥٠٠٠٠ دولار من فوائد الطائرات الموزامبيقية التي لا تستطيع فقط عدم الهبوط في روديسيا بل ينبغي عليها ايضا ان تغيّر من خطوطها لتخدم العواصم الافريقية .

وقد حرمت جمهورية موزامبيق الشعبية من مصدر دخل اخر في غاية الاهمية ان عدد الساعحين القادمين من روديسيا يقدر بنحو ٥٠٠٠٠٠ سائح سنويا وعليه فانهم لم يتمكنوا من الحضور الى جمهورية موزامبيق الشعبية مما يفقدها فوائد تتراوح طبعين ٥٤ و ٥٥ مليون دولار سنويا .

وكما ذكرنا سالفًا فان عددا من العمال الموزامبيين يمارسون في روديسيا اعبالا مريحة في روديسيا وبعض هؤلاء العمال يعمل في وظائف ثابتة واغلبيتهم تترك اسرهم في بلادها وبالتالي فانهم يضطرون الى تحويل جزء من دخولهم اما رسائل عينية او تحويل نقدية . وطبقا للجنة الامم المتحدة فان لسلطات الموزامبيقية تعتقد ان المبلغ الاجمالي الناتج عن هذه

العمليات يتراوح ما بين ٨ و ٢٨ مليون دولار . وهذا التقدير يكاد ان يطابق التقدير الذي توصلت اليه اللجنة والذي يحدد الحد الأدنى لهذه العمليات بمبلغ ٢٢ مليون دولار والحد الأقصى بمبلغ ٢٥ مليون دولار .

وهذه الخسائر في الدخل تؤثر تأثيرا كبيرا في ميزان مدفوعات

جمهورية موزامبيق الشعبية وبنفس القدر ايضا في ميزانها التجاري الذي تأثر الى حد كبير . وفي الواقع ففي خلال عام ١٩٧٥ كانت قيمة الصادرات الموزامبيقية الى روديسيا تقدر بنحو ٥ مليون دولار مقابل ٢٠ مليون دولار

للواردات ولن تعاني جمهورية موزامبيق الشعبية فقط من الحرمان من البضائع الضرورية (مثل الذرة الشامي والاسمنت للبناء..... الخ

التي كانت تستوردها من روديسيا ولكنها ايضا وقبل كل شيء لن تجد منفذا اخر لتصدير منتجاتها وهذا الوضع من شأنه ان يضطر جمهورية موزامبيق

الشعبية الى البحث عن بعض المنتجات التي كانت تأتيها عادة من روديسيا

في اسواق اخرى بعيدة وبالطبع باسعار اعلى بسبب بعد المسافة وترى لجنة

الامم المتحدة ان الخسائر في دخل موزامبيق من الصادرات ستصل الى

ما يقارب ٣ مليون دولار سنويا . في الوقت التي سترتفع فيه قيمة الواردات

الى ١٠ مليون دولار . واخيرا فان المجزا الاجمالي في الميزان التجاري سيرتفع

الى نحو ١٦ مليون دولار في الثمانية عشر شهرا القادمة او بين ٩ و ١٠ مليون

دولارا اذا ما وجدت موزامبيق اسواقا جديدة لمنتجاتها .

(١٠)

وكل هذه الصعوبات من شأنها ان تؤدي الى تدهور خطير
 في ميزان المدفوعات والذي سيصاب طبقا لتقرير لجنة الامم المتحدة
 بعجز سنوي يمكن ان تراوح ما بين ١٢٥ و ٢٠٠ مليون دولار خلال
 العامين القادمين اما الخسائر المالية الناجمة من تطبيق موزامبيق
 للمقوبات ضد روديسيا فسوف تتراوح ما بين ١١٠ و ١٣٥ مليون دولار
 سنويا .

جدول يوضح موجز الخسائر المالية

التي تعاني منها جمهورية موزامبيق الشعبية بسبب تطبيقها
 للمقوبات ضد روديسيا الجنوبية

الخسائر بالدولار الأمريكي سنويا

القطاعات

بين ٦٩ و ٨٥ مليون

النقل والخدمات

بين ٤٥ و ٥٥ مليون

السياحة

بين ٢٢ و ٢٨ مليون

التحاويل

١٦ مليون

العجز في الميزان التجاري

ان عدم التوازن المالى هذا، من شأنه ان يؤثر تأثيرا خطيرا على امكانية تركيز موزامبيق على اعمال التنمية ودون ان نذكر المشاريع المديدة التي لم يكن تنفيذها بالامر العاجل لو لم تطبق موزامبيق قرار العقوبات الاجبارية ضد روديسيا .

وقد يتطلب الامر مشلا وضع اعتمادات عاجلة لمجالات الطاقة والمواصلات السلكية واللاسلكية والنقل واستقبال وتوظيف العمال الخ وكل هذه المشاريع العاجلة وكذلك المساعدة الفنية للقيام بها تتطلب مبلغا يتراوح ما بين ١٧٥ و ٢٠٠ مليون دولار بالاضافة الى ٣٦ مليون اخرى من اجل المشاريع الزراعية على المدى القصير .

وفيما يتعلق بالطاقة فان التموين بالكهرباء في مناطق مانیکا واستجارا كانت تقوم به روديسيا عليه ينبغي على موزامبيق ان تسد هذا النقص في الكهرباء بان تشتري على الاقل اربع مجموعات من المولدات الكهربائية المتحركة ومحولين في انتظار انشاء محطات ثابتة ضرورية لهذه المنطقة وهي منطقة تعدين ومنطقة زراعية في نفس الوقت ونفس الشيء ينطبق على المياه ايضا . فالما المستهلك في هذه المنطقة يأتي من خزان على نهر نينين بروديسيا . وحل هذه المشاكل مسألة عاجلة وتتطلب الاموال والمساعدات الفنية في نفس الوقت .

وفيما يتعلق بالمواصلات السلكية واللاسلكية فان دائرية

(١٢)

بمرا - نيروبي تمر عبر ساليبوري وكذلك كل الاتصالات مع زامبيا . وفي هذه الظروف على موزامبيق ان تستخدم وسائل باهظة التكاليف وقلييلة الكفاءة وهنا ايضا فان مسألة المساعدات الفنية والاموال مسألة عاجلة وضرورية .

وبالنسبة للنقل فان حكومة موزامبيق سوف تضطر الى تعديل السكك الحديدية وانشاء خطوط جديدة لترحيل البضائع من لتمر من موزامبيق الى بلد اخر . دون ان تمر عن طريق روديسيا كما يحدث هذا عادة في موسم الامطار في منطقة مانيجا . وفي الوقت الحاضر يجب انشاء خط طولاه ١٤٠ كيلومتر في هذه المنطقة الزراعية .

وفيما يتعلق بالعمال الموزامبيين الوافدين من روديسيا على الحكومة ان تنشئ هياكل استقبال وتقدير تاليف هذه العملية بصلح ٣ مليون دولار وكذلك مساعدات فنية هامة .

وهناك ايضا مشاريع زراعية صغيرة على المدى القصير لملء الفراغ الذي خلقه ايقاف المواد الحيوية من روديسيا وتقبل تكلفه هذه المشاريع الى ٦ مليون دولار .

ان احتياجات جمهورية موزامبيق الشعبية بسبب فرضها للحقوقات ضد روديسيا احتياجات كبيرة ومن البديهي ان مقدرة هذا القطر للاستمرار في تطبيق الحقوقات ضد روديسيا سوف يعتمد على التضامن الافريقي اولاً ثم التضامن الدولي وهو تضا من ينبغي ان يتبلور في مساعدات فنية ومالية عاجلة ومتزايدة .

فيما يلي قائمة بالمواد الضرورية لتنفيذ

هذه المشاريع

الكمية بالاطنان	المواد والسلع
٤٠٠٠٠٠٠	نقط
١٢٠٠٠٠٠	قمح
٩٠٠٠٠٠	ذرة شامسي
١٢٠٠٠٠	مخصبات
٤٠٠٠٠٠	ارز
٣٠٠٠٠	مبيدات حشرات واعشاب . الخ
١٠٠٠٠٠	فول سوداني
٤٠٠٠٠	لبن بودرة
١٤٠٠٠٠	ادوية
٧٠٠	اقمشة
١٨٥٠	اقمشة قطنية
٥٠٠	اقمشة صناعية
٤٥٠٠	جوت

(١٤)

٣٠٠٠	اكياس تفليف
٥٠٠٠	صاج مبينر بالقصدير
١٥٠٠٠	صاج من الحديد
١٥٠٠	هياكل مفدنية
٥٠٠	المونيا
٢٣٠٠٠٠	معدات وقطع غيار
	<u>معدات</u>
٧١٠٠٠	جرارات جنزير
١٠١٠٠٠	موتورات
٨٩٢٠٠٠	مكسبات
٣٠٠٠٠٠	معدات منزلية ثقيلة
٧٠٠٠٠	جرارات زراعية
٧٠٠٠٠	معدات تكييف هواء
٣٦٥٠٠٠٠	حفارات
٢١٠٠٠٠٠	سيارات نقل
١٢٠٠٠٠٠	سيارات نقل
٢٣٠٠٠٠	معدات

	<u>قطع فيار</u>
٢١٠٠٠٠٠٠	جرارات جنزير
٧١٠٠٠٠	روما
١٠٠١٠٠٠٠	اطلس كويكو
٨٩٢٠٠٠	اطلس كويكو
٣٠٠٠٠٠	دلبس
	اطلس كوينو
١٨٩٠٠٠٠	بكلان
٢٣٠٠٠٠٠٠	بيرلين
١١٠٠٠٠	تيماتيرا
٧٠٠٠٠٠	جون دير
٩١٠٠٠٠٠	قطع للمعدات الزراعية
٥١٠٠٠٠٠	ادوات
	<u>اطارات</u>
٣٥٠٠٠٠٠٠٠	ميشلان
٤٠٥٠٠٠٠	قرتش لييلاند
٤٩١٠٠٠٠	لاندروفر
٣٣٠٠٠٠٠	دتلوب

٣١٥٠٠٠	او كاهومبا
١٠٠٥٠٠٠	كلوند يير
٩٨٠٥٠٠٠	فرنسون
١,٤٠٥٠٠٠٠	موسيدس بنز
٥٢٥٥٠٠٠	بينجو
١٨٥٠٠٠	فورد
٦٥٠٠٠	رونسون
١٧٥٥٠٠٠	فورد
١٤٥٥٠٠٠	مشويميش
٢١٠٥٠٠٠	انترناشونال
٣٥٥٠٠٠	جاليون
١٧٥٥٠٠٠	ديفيد براون
١٠٠٥٠٠٠	فولفو امكانيا

المرجع وثيقة الامم المتحدة في ١٩٧٦/٤/٣٠

احتياجات المعونة الفنية

١٤٧ وحدة	أ - اشغال عامة واسكان
٤١٢	ب - نقل ومواصلاحي
٨٧	ج - زراعة
٦	مالية

Page (17)

(17)

وكما نرى فان القرار الشجاع الذي اتخذته موزامبيق بتطبيق الحقوق التي قررتها الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ضد النظام العنصري في روديسيا تطبيقا كاملا له تبعات ثقيلة على هذه الجمهورية الحديثة.

وقد قدمت بعض الدول الافريقية مساعدات فورية الى موزامبيق وموضحة تعاضدها معها من اجل العمل السياسي الذي قامت به الدولة الشقيقة.

وفي مجال التعاون العربي / الافريقي فقد اعتمد مبلغ ٦ مليون دولار كقرض لموزامبيق من صندوق الطوارئ للنقط .

وبالطبع فان الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة سوف تقدم معونة كبيرة الى موزامبيق تطبيقا للمادة (٥٠) من الميثاق .

ويبدو لنا انه من الضروري ان تساهم منظمة الوحدة الافريقية بصفتها منظمة في مسألة اعانة موزامبيق لتعطي للقرار المثال الذي اتخذته موزامبيق مضاه السياسي الكامل ولتوضح ان افريقيا يمكنها ان تواجه تبعات التزامها من اجل التحرير الكامل للقارة.

ان موزامبيق ينبغي الا تظل وحيدة تتحمل عبء قرارنا بح من مسئولية جماعية.

وللاسف الشديد يجب ان نلاحظ ان منظمة الوحدة الافريقية

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

1976-06

Measures Taken by Mozambique for the Application of Sanctions Against the Racist Regimes of Rhodesia

Organization of African Unity

Organization of African Unity

<https://archives.au.int/handle/123456789/9537>

Downloaded from African Union Common Repository